الاجتماع التشاوري حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة:
"حلولٌ وعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب"

حضورياً وعبر الانترنت

بيروت، 2 آذار/مارس 2023

نظّمت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - مكتب غرب آسيا، اجتماعًا تشاوريًا إقليميًا حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعنوان "حلولٌ وعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب[1]". عُقد الاجتماع في 2 آذار/مارس 2023 في بيت الأمم المتحدة في بيروت - لبنان، وعبر الانترنت، تنفيذاً للقرار 619 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي تمّ اعتماده خلال الدورة الثالثة والثلاثين في تشرين الاول/أكتوبر 2022. هدف الاجتماع التشاوري إلى مناقشة الحلول والإجراءات المتاحة لمواجهة التحديات البيئية التي تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 6 و7 و9 و11 و17 التي يركّز عليها المنتدى السياسي الرفيع المستوى للعام 2023.

وفّر الاجتماع منصةً لعرض الإجراءات الوطنية والإقليمية التي أثبتت نجاحها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب وهي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. كما فتحت المناقشات المجال لتعزيز التعاون والشراكات على المستويين الوطني والإقليمي بهدف اعتماد أو توسيع نطاق هذه الإجراءات.

نتج عن الاجتماع هذه الوثيقة الختامية التي تتضمن مجموعة من الرسائل الرئيسية التي تعكس وجهات النظر الإقليمية حول المسارات المختلفة المطلوبة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من المنظور البيئي ، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة التي تتمّ مراجعتها خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى لهذا العام. وستُقدم هذه الوثيقة إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023 (14-16 آذار/مارس 2023)، وستدعم المدخلات الإقليمية لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 (10-19 تموز/يوليو 2023). وأخيرًا، سيتُم كذلك عرض الرسائل والنتائج على الدورة المقبلة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام 2023.

[1] تشير الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب والبشرية حالياً إلى تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

شارك في الاجتماع أكثر من 50 مشاركًا من 14 دولة عربية، بينهم ممثلون عن الحكومات، المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ومؤسسات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وممثلون عن القطاع الخاص.

I. الخلفية: تأثير الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب على الدول العربية

يواجه العالم ثلاث أزمات مترابطة، هي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، تعرّض رفاهنا الاقتصادي والاجتماعي للخطر، بينما تقوض فرص الحد من الفقر وتحسين الحياة وسبل العيش[2]. ومع الارتفاع المتوقّع في درجات الحرارة في المنطقة العربية بمقدار 2.6 درجة مئوية بحلول منتصف القرن في ظل سيناريو العمل المعتاد، ستتفاقم ندرة المياه الشديدة، وسيتوسع التصحر مع زيادة فترات الجفاف لفترات طويلة، وسترتفع درجة حرارة المحيطات وتزيد وتيرة وشدة الفيضانات والعواصف والأعاصير، مما يهدد النظم البيئية في المنطقة. كذلك إنّ التوسع الحضري السريع والمركّز يرافقه تخطيط مدني لا يراعي التغيرات المناخية يجعل المدن العربية من بين أكثر مدن العالم عرضة لتغير المناخ.

كذلك إن التنوع البيولوجي في المنطقة العربية آخذ في التدهور بفعل استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط وتدمير الموائل الطبيعية الناتج عن التحضّر السريع والنمو السكاني والتعدي على النظم البيئية المختلفة كالغابات والأراضي الرطبة وعلى طول السواحل[3 و4]. وتشكّل استعادة النظم الإيكولوجية فرصة لا يمكن إنكارها لإستعادة التنوع البيولوجي ووقف تدهور النظم البيئية وعكس مساره . أمّا في المناطق الحضرية، فيوفّر التخطيط الذي يشمل التنوع البيولوجي فرصةً لمعالجة التوسع الحضري العشوائي وما ينتج عنه من تحويل للأراضي، الذي يمثّل المسبّب الرئيسي في تدهور النظام البيئي وفقدان التنوع البيولوجي في المنطقة العربية.

كما تعاني المنطقة العربية من تلوث شديد. فقد تمّ تصنيف خمس دول عربية من بين البلدان العشرة الأولى الأكثر تلوثاً في العالم، وثلاث دول عربية من بين الدول العشر الأولى من حيث عدد الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء. كذلك تسجّل المنطقة أعلى نسبة تلوّث بثاني أكسيد الكربون[5] بفعل الصناعة التحويلية، تبلغ أربع مرات القيمة العالمية. وتهدّد النفايات الصناعية والتلوث بالمياه العادمة والاستخدام غير المنظم للمبيدات والأسمدة، جودة المياه والتربة والصحة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من اعتماد بعض الدول مقاصد وطنية للطاقة المتجددة، فقد لوحظ استخدام مكثف للوقود الأحفوري على صعيد المنطقة لتلبية الزيادة السريعة في الطلب على الطاقة والتي تزيد بالتالي الانبعاثات وتلوث الهواء[6].

---

[2] The United Nations Environment Programme strategy for tackling climate change, biodiversity and nature loss, and pollution and waste from 2022—2025.

[3] الاسكوا، 2020. التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020. متوفّر على الرابط التالي: https://asdr.unescwa.org/

[4] الاسكوا، 2023. مذكرة معلومات أساسية حول الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة. متوفرة على الرابط التالي: https://afsd-2022.unescwa.org/sdgs/pdf/documents/3-background-notes/en/22-00068-BackgroundNote-Sdg15-LifeonLand-E-WEB.pdf

[5] إلى القيمة المضافة للصناعة

[6] الاسكوا، 2020. التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020. متوفّر على الرابط التالي: https://asdr.unescwa.org/

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

II. الرسائل الرئيسية:

رسائل أساسية إقليمية:

لتحقيق الأهداف 6 و7 و9 و11 من أهداف التنمية المستدامة ، تحتاج الدول العربية إلى :

- تعزيز السياسات التي تسرّع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمساهمة في معالجة الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب وهي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في برامج الحفاظ على واستعادة النظم الإيكولوجية.
- تعزيز التعاون العابر للحدود بين دول المنبع ودول المصب للتخفيف من المخاطر التي تواجه النظم الإيكولوجية العابرة للحدود والمشتركة.
- توسيع نطاق المبادرات الإقليمية لرواد الأعمال الشباب الهادفة إلى التخفيف من مخاطر الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب وإلى إدارتها.
- تعزيز وتحفيز تدابير نقل المخاطر والشمول المالي لتحسين منعة المجتمعات المحلية لتغيّر المناخ في النظم الإيكولوجية الحضرية والريفية.
- تعميم تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث في السياسات العامة في مختلف القطاعات وعبرها من خلال نهج وتحالفات تشمل الحكومة والمجتمع بأسرهما.
- الحرص على الحفاظ على الأصول الوراثية للمنطقة العربية وبشكل خاص تحت وطأة النزاعات.
- تطوير الخطط التنموية في الدول العربية لتشجيع وضع سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة، وإعادة البناء على مستوى المؤسسات والاستثمار في البشر.
- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة النظم البيئية الطبيعية والإشراف على توافق الممارسات الوطنية مع اللوائح والاتفاقيات الدولية، وخاصة أثناء النزاع.
- دعوة المجتمع الدولي إلى دعم إنهاء الاحتلال والنزاعات في المنطقة العربية التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وتعيق وصول الدول إلى صناديق التمويل المناخي.
- تعزيز الاستعدادات الإقليمية ووضع خطط للتعامل مع تداعيات الزلازل والحالات الطارئة.

رسائل أساسية حول الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة:

- حث البلدان على تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي للحفاظ على التنوع البيولوجي ووقف / عكس تدهور النظم الإيكولوجية.
- معالجة مصادر تلوث موارد المياه السطحية والجوفية التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي واستنزافه من بين تأثيرات أخرى.
- تسريع معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها للاستخدامات الإنتاجية ولحماية البيئة.
- سن استراتيجيات وخطط للحد من مخاطر الكوارث لحماية النظم الإيكولوجية المائية التي تعمل كحزام أمان ضد الأحداث المناخية المتطرفة وكمصدر لإمدادات المياه في المنطقة العربية.
- اعتماد سياسات مائية وخطط مبنية على التدبير المحكم للطلب على الماء وتحسين آليات تثمينه، وتنمية العرض المائي وحماية الموارد المائية.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

رسائل أساسية حول الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة:

- تسريع انتقال الطاقة لمعالجة آثار تغير المناخ والحد من التلوث في المنطقة من خلال تقنيات مبتكرة واعتماد الإقتصاد الدائري لاستخدام الطاقة المهدرة كمدخل في سلسلة إمداد في قطاع آخر.
- دمج التنوع البيولوجي في التخطيط المتعلق بالطاقة نظرًا لاعتماد حلول الطاقة المتجددة وتأثيراتها على التنوع البيولوجي (تأثيرات الطواحين الهوائية على مسارات الطيور المهاجرة وتعدي المزارع الشمسية على النظم البيئية الحالية).
- تخصيص استثمارات في الطاقة المتجددة على نطاق صغير لتمكين المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين وللتخفيف من حدة الفقر الناجم عن استنفاد الموارد.
- توسيع البحث والتطوير وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

رسائل أساسية حول الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة:

- تضمين سياسات منع التلوث في العمليات الصناعية للتقليل من حجم وسمّية النفايات، وانبعاثات الغازات الدفيئة، وللتخلص السليم من النفايات وإعادة تدوير واستخدام المواد.
- تطوير واعتماد سياسات تسهل الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لمعالجة الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب.
- تسريع التحول الرقمي في تقييم التلوث والوقاية منه والسيطرة عليه على مستوى الصناعات.
- دعم قدرات القطاع العام، ومقدمي الخدمات من القطاع الصناعي، والشركات الناشئة، والعمل على تأمين التمويل اللازم لتخضير الصناعات والانتقال نحو الاقتصاد الدائري.
- تعزيز اعتماد تقييم الأثر البيئي للصناعات ووضع قوانين ضامنة للحوكمة الرشيدة والمحاسبة، والرقابة والتدقيق، واشراك المواطن في مراقبة التعديات.
- توجيه الدعم الفني والمادي للصناعات، وربط التمويل بالمواصفات البيئية.
- توحيد منهجيات القياس ومعايير تسويق المنتجات ذات أثر بيئي بين الدول العربية.

رسائل أساسية حول الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة:

- معالجة عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية و شبه الحضرية لإبطاء وتيرة النزوح وتقليل الضغط على الموارد والنظم الإيكولوجية.
- تعزيز "الإسكان الاجتماعي" وتأمين الخدمات الأساسية لمنع التلوث من خلال إدارة سليمة للنفايات. ممّا يساهم في تحسين سبل العيش في المستوطنات غير الرسمية الحضرية وشبه الحضرية.
- تسريع تبني حوكمة حضرية فعّالة تعزز منعة واستدامة المدن.
- تضمين الحفاظ على واستدامة التنوع البيولوجي في التخطيط الحضري.
- وضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل مناسبة لإدارة بيئية سليمة في إعادة إعمار المدن في الدول التي تعاني من ظروف الهشاشة أو النزاع أو من آثار ما بعد النزاع.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

- العمل على وضع مؤشرات لتقييم مدى قرب المدن من الاستدامة واعتماد مراصد حضرية في المدن العربية لقياس المؤشرات الحضرية ومتابعة مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تبادل الأمثلة والتحديات والحلول.
- تنمية القدرات المؤسسسية في تحضير التقرير الطوعي المحلي والوطني.
- تعظيم دور الاستشعار عن بعد ودوره في منع الكوارث عبر اتخاذ قرارات تدعم الإنذار المبكر والتمويل القائم على التنبؤ.

رسائل أساسية حول الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

- تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات من خلال فعاليات ومسارات إقليمية مثل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمنتدى العربي للبيئة، والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، لتنفيذ وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهِمة في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.
- الانخراط في التعاون الإقليمي لإدارة المخاطر العابرة للحدود التي تهدّد الموارد المشتركة والتصدي لها، وللحد من المخاطر والتهديدات البيئية المتعلقة بالأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب.
- توسيع نطاق تنفيذ حلول مبتكرة وفعالة وخضراء وبأسعار معقولة لمعالجة الأزمات البيئية الثلاث التي يواجهها الكوكب.
- تعزيز الاتجاه الناشئ في المنطقة في أساليب التمويل البديلة (مثل السندات الخضراء، ومقايضة الدين، والتمويل الإسلامي، وسوق الكربون، وغيرها) لتسريع الانتقال إلى الإقتصاد الدائري.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.